الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5977
بتغير قدره
3.2-
0.05%

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليسجل 0,275 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدينار مقابل الدولار أمس عند مستوى 0,275 دينار كما انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,374 دينار مقارنة بأسعار يوم أمس الأول. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 0,436 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,310 دينار.
ويسود المستثمرين مزاج سلبي وسط الأحداث والمتغيرات الاقتصادية العالمية بسبب التخوف من أزمة اليونان فيما تبدو البيانات الاقتصادية الأميركية غير كافية لإعادة الثقة إليهم مرة أخرى.

«اتحاد الشركات» يلتئم خلال أيام لمعرفة تداعياتها وإبداء الملاحظات

أوساط استثمارية تبدي استغرابها من مذكرة تفاهم «المركزي» و«هيئة الأسواق» في ظل التباس الموقف القانوني لأعضاء المفوضية

أبدت أوساط استثمارية استغرابها من توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق وبنك الكويت المركزي لتحديد آلية الرقابة على البنوك والشركات الاستثمارية وفق ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010. واستندت المصادر إلى الوضع القانوني لأعضاء مفوضي السوق الثلاثة ورفع قضية على رئيس مفوضي هيئة أسواق المال على خلفية تجاوزه السن القانوني، مشيرا الى أن الأمر كان بحاجة إلى التريث لحين الفصل القضائي في تلك القضايا حتى لا تترتب قضايا جديدة على القضايا الموجودة حاليا.
وبينت أنه كان من الأصوب قانونا ترك المهام الرقابية على الشركات الاستثمارية لبنك الكويت المركزي لحين البت في الوضعية القانونية لهيئة أسواق المال. وأشارت الى أنه على الرغم من أهمية وضوح الفصل الرقابي بين هيئة الأسواق وبنك الكويت المركزي على البنوك والشركات الاستثمارية، إلا أن حسم القضايا يجب أن يتم بشكل واضح وقاطع حتى لا يحدث التباس مستقبلي بين الشركات الاستثمارية والبنوك من ناحية وبنك الكويت المركزي وهيئة الأسواق من ناحية أخرى.
وفي سياق متصل، من المتوقع ووفق مصادر لـ«الأنباء» التئام مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية خلال أيام لمناقشة تبعات توقيع تلك المذكرة على وضع الشركات الاستثمارية ومعرفة تأثيرها وملاحظات الاتحاد عليها.

● عمر راشد

أكد أن مفوضي الهيئة المقالين ظلموا زمنياً ولم يعطوا فرصة لتصحيح أوضاعهم

الحبيني: «هيئة أسواق المال» ملزمة قانوناً بموظفي البورصة

أكد المحامي د.فهد الحبيني ان وضع مفوضي هيئة سوق المال الـ3 الذين جمعوا بين وظيفتين غير سليم من الناحية القانونية حيث تنص المادة 27 من قانون هيئة سوق المال على أنه «يحظر على المفوضين والموظفين أثناء توليهم العمل ممارسة أي وظيفة أو مهنة أو عمل آخر في القطاع العام أو الخاص، أو تقديم أي خدمات أو استشارات بشكل مباشر أو غير مباشر أو المشاركة في عضوية مجلس إدارة تخضع لرقابة الهيئة أو أي جهة ذات صلة بها» وهذا الحظر يجب أن يلتزم به المفوض، لضمان إدارة الهيئة بصورة نزيهة إلا أن القانون لم يعط للمعين المفوض فترة زمنية من خلالها يحقق ما يطلبه نص المادة 27 من القانون.
واضاف خلال تصريح صحافي ان ما سبق مأخذ على القانون لأنه لابد من إعطاء مهلة للمفوض لينفذ ما يتطلبه القانون إذا كان موظفا في جهة أخري لأن الفترة التي تسبق صدور المرسوم هي في حكم الغيب، فلا يمكن أن يقدم الموعود بالتعيين كمفوض على الاستقالة من وظيفته أو عمله الخاص على وعد بالتعيين، خاصة أن المادة 10 من القانون تنص صراحة على أن المفوض يفقد صفته ويصبح مكانه شاغرا إذا أخل بأحكام المادة 27 من القانون وأوضح الحبيني ان هيئة سوق المال تعتبر هيئة عامة مستقلة لكنها تحت إشراف وزيرة التجارة والصناعة وبالتالي يحق للوزارة التدخل في قضية المفوضين الـ 3 بحكم كونها جهة رقابية فالهيئة هي في النهاية جهة حكومية يجري عليها ما يجري على الجهات الحكومية الأخرى من، فضلا عن ذلك فإن مفوضي الهيئة الذي عينوا بمرسوم يجوز عزلهم بمرسوم وهذا يعتبر نوعا من الرقابة على هيئة سوق المال متى ما ظهر انحراف لمجلس المفوضين عن واجباتهم الوظيفية. أضف إلى ذلك أن المفوضين يعتبرون موظفي حكوميين تنطبق عليهم الأحكام الواردة في قانون الخدمة المدنية من إجراءات وجزاءات فيملك الوزير المختص اتخاذ الإجراءات الإدارية متى ما تمت مخالفة القانون في حق المفوض المخالف. وأشار إلى أن هناك إشكالية قانونية كبيرة أوجدها مخالفة المفوضين الـ 3 للمادة 27 من القانون المذكور سلفا الذي يحظر الجمع بين وظيفتين إذ تنص المادة 10 من القانون على أن المفوض يفقد صفته حال مخالفته ويصبح مكانه شاغرا وعددت المادة 4 حالات منها ما حصل على أرض الواقعة وهو مخالفة المفوضين لنص المادة 27 لكن المادة 14 من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة سوق المال تتطلب أن يصدر قرار بذلك من المجلس يبين سبب خلو المقعد، وتظهر الإشكالية في أن القانون بالمادة 26 يحظر على من له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أن يشارك في بحث أو إبداء الرأي أو التصويت في موضوع له مصلحة فيه وعليه أن يترك الإجماع قبل مناقشة الموضوع ولما كان يشترط لصحة اجتماع المفوضين المادة 13 حضور الأغلبية - أي ثلاثة - وكان المجلس مكون من 5 فإن مجلس المفوضين لا يمكن أن يصدر قرارا بذلك لأن المخالفين للقانون 3 مفوضين ولا يجوز للمفوضين - غير المخالفين - الاجتماع أو إصدار القرارات. وبالتالي المختص بالفصل في صحة العضوية مشلول في اتخاذ قراره، ناهيك عن أن القانون لم يرسم طريقة لأبطال عضويتهم باستثناء حالة وحيدة وهي تطبيق قاعدة أن من يملك التعيين يملك العزل وعن المادة 157 من قانون الهيئة الخاصة بتسوية أوضاع الموظفين التي تتماس مع قضية موظفي الهيئة قال بالرجوع إلى نص المادة 157 من قانون الهيئة نجد أن عباراته صريحة لا لبس فيها ولا غموض في حق موظفي سوق الكويت للأوراق المالية في إعادة التعيين بالهيئة، وإليكم العبارات الدالة على هذا الحق «ويستمر هؤلاء الموظفون - موظفي سوق الكويت للأوراق المالية - في العمل لدى الهيئة بذات الحقوق والواجبات القائمة». وبين ان النص يفرض على الهيئة التزاما هذا نصه «وتلتزم الهيئة بإعادة تأهيل وتسوية أوضاع موظفي سوق الكويت للأوراق المالية وفق مقتضيات العمل بهذا القانون ولائحته التنفيذية». ويفرض النص على الهيئة ألا تتعرض الأوضاع الوظيفية - أي مراكزهم القانونية المستقرة - لهؤلاء الموظفين لأي خلل عند العمل بقانون هيئة سوق المال. ولفت الى أن النص يلزم سوق الكويت للأوراق المالية بتسوية الحقوق المالية لموظفيه قبل الانتقال للعمل في الهيئة. وعليه يمكننا القول - بحق - إن هذا النص يلزم الهيئة بتعيين موظفي سوق الكويت للأوراق المالية، لأن حق هؤلاء الموظفين يستمدونه من قانون الهيئة مباشرة.

د.فهد الحبيني

مصادر في «ألافكو» تنفي الدخول في تحالف لشراء 30٪ في «الخطوط الكويتية»

أكدت مصادر لـ «الأنباء» في شركة «ألافكو» ان الشركة ليست لديها دراسة للدخول في تحالف مع جهة ما لشراء 30٪ في الخطوط الجوية الكويتية، مستدركة بأن النية قد تكون موجودة للدخول في مزايدة خصخصة الكويتية ولكن بشكل منفرد. وفي السياق ذاته لاتزال ألافكو تتفاوض مع «الخطوط الوطنية» للحصول على مستحقاتها من قبل الشركة بعيدا عن ساحة القضاء. على صعيد متصل، توقعت مصادر لـ «الأنباء» دخول شركة «أجيليتي» للفوز بقطاع الخدمات اللوجستية في شركة الخطوط الجوية الكويتية، تاركة إدارة الخطوط لشركات أخرى. ورأت المصادر أن دخول الشركة بشراء نسبة 30٪ في الخطوط الجوية الكويتية بالتحالف مع شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات يتوقف على قدرة الشركة المالية وكذلك طبيعة الطرح الحكومي لآلية خصخصة الشركة. واستدركت بأنه حتى لو توافرت القدرة المالية لدى الشركة فإنها قد لا تستطيع إدارة الشركة لافتقادها عامل الخبرة في إدارة مثل هذه النوعية من الشركات واقتصارها على جانب الشحن فقط.

● عمر راشد

محافظ «المركزي» يشارك في اجتماعات متخصصة خليجية وعربية في الدوحة

كونا: يتوجه محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيز على رأس وفد رسمي إلى العاصمة القطرية الدوحة للمشاركة في اجتماع مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي يوم غد وفي اجتماعات الدورة الاعتيادية الـ 35 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم الخميس المقبل.
وقال بيان صحافي صادر عن البنك المركزي أمس ان مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي يتكون من محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي مضيفا ان هذا المجلس يواصل جهوده لإعداد البناء التنظيمي والمؤسسي للمجلس النقدي الخليجي بما في ذلك النظر بإمكانية الاستعانة بأحد بيوت الخبرة لدعم جهود المجلس الرامية الى إرساء القواعد الأساسية اللازمة لممارسة أعماله والاضطلاع بالدور المنوط به. وأشار في هذا الشأن الى ان مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي يعقد ستة اجتماعات على الأقل في السنة وذلك بحسب ما ورد في المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس النقدي الذي دخل حيز النفاذ في 27 مارس 2010 بعد استكمال مصادقة الدول الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي على تلك الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ في 27 فبراير 2010. وأضاف ان اجتماعات الدورة الاعتيادية الـ 35 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تعقد لمناقشة العديد من الموضوعات والتطورات في مجال اهتمام البنوك المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية ومنها ما خلص إليه الاجتماع الـ 20 للجنة العربية للرقابة المصرفية التي تضم المسؤولين عن الأجهزة الرقابية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وذكر انه من المقرر أيضا مناقشة ما تضمنته التوصيات التي خلص اليها الاجتماع السابع للجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية في شأن متابعة الدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي حول مشروع إنشاء آلية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.

بقيمة 34 مليون دولار وبعائد داخلي تجاوز 26٪

بودي: «GSH» تبيع عقاراً في الولايات المتحدة

أعلنت شركة بيت الاوراق العالمية (GSH) التابعة لشركة بيت الاوراق المالية عن بيع عقار لها في مدينة هاريسورغ في ولاية بانسلفانيا الاميركية وهو مركز «سبرنغ كريك» الصحي للتمريض بقيمة 34 مليون دولار.
ومن خلال عملية البيع تكون الشركة قد حققت عائدا داخليا تجاوز 26٪ على الاستثمار، ويعد المركز واحدا من اهم المراكز الصحية في الولاية من حيث القدرة الاستيعابية وجودة الخدمة الطبية. وفي هذا الصدد صرح رئيس مجلس ادارة الشركة والعضو المنتدب فهد بودي بان الشركة قد قامت بتملك مبنى «سبرنغ كريك» في الربع الرابع من العام 2006 من منطلق ايماننا بالقطاع الصحي والتمريضي في الولايات المتحدة الاميركية، وأضاف أن هذا التخارج وبعائد داخلي تجاوز 26٪ في ظل الاوضاع الاقتصادية وخصوصا بعد الازمة المالية العالمية انما يؤكد على دقة اختيارنا وحرصنا على تحقيق العوائد المجزية. واكد ان السياسة المتحفظة للشركة وتحسسها للمخاطر المستقبلية دفعا الشركة الى بيع العقار وتحديدا في الوقت الحالي لتفادي أي سلبيات قد تضر القطاع.

فهد بودي

توقّع ارتفاع إجمالي إنتاج الكويت من النفط إلى 2,8 مليون برميل يومياً خلال عام 2012

«QNB Capital»: احتياطي العملات الأجنبية لدى «المركزي» سيرتفع إلى 29 مليار دولار بنهاية عام 2012

توقع تقرير «الكويت.. نظرة اقتصادية» الصادر عن «QNB Capital» أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 21,6٪ خلال عام 2011 ليصل إلى مستوى تاريخي يبلغ 46,2 مليار دينار، متجاوزاً بذلك أعلى مستوى حققه عام 2008 عند 40 مليار دينار. كما توقع التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمتوسط يبلغ 5,6٪ خلال عامي 2012/2011. وقدم التقرير تحليلاً مفصلا حول أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت فضلا عن توقعات لأداء هذه القطاعات خلال عامي 2012/2011. ورأى التقرير أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيأتي من زيادة عائدات النفط نظراً لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية حيث من المتوقع أن يصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي إلى 105 دولارات خلال العام الحالي.
وتوقع أن يتراجع متوسط سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى 98 دولارا خلال عام 2012، غير أن ذلك سيكون له تأثير محدود على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث من المتوقع أن يرتفع بنسبة 5,7٪ في العام المقبل، وتوقع التقرير ايضا أن تؤدي زيادة إنتاج النفط والتوسع في القطاعات غير النفطية إلى تغطية تراجع عائدات النفط نتيجة لانخفاض الأسعار المتوقع خلال 2012. وكان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الكويت قد ارتفع بنسبة 20,6٪ خلال عام 2010 ليصل إلى 38 مليار دينار (132,4 مليار دولار) الأمر الذي يعتبر تعافيا قويا للاقتصاد الكويتي بعد أن شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا شديدا بلغ 21,2٪ خلال عام 2009 بسبب التراجع الكبير في عائدات النفط نظرا لانخفاض أسعار النفط ومستوى الإنتاج. ويمثل قطاع النفط الجزء الأكبر من الاقتصاد الكويتي بمعدل متوسط بلغ 53٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا خلال الفترة 2006 - 2009، وهذا المعدل يشهد تذبذبات قوية جدا بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاج النفط الكويتي المرتبطة بتوزيع حصص الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك).
من جانب آخر، شهدت القطاعات غير النفطية ثباتا في النمو بمعدل متوسط بلغ 10٪ سنويا خلال الفترة من 2006 - 2010 نتيجة للتوسعات المتواصلة في قطاعات الخدمات المالية والمواصلات والاتصالات والخدمات. كما توقع أن يصل متوسط النمو في القطاعات غير النفطية إلى 5٪ سنويا خلال عامي 2012/2011، حيث سيعتمد النمو على الإنفاق الحكومي على خطط التطوير الجديدة. وشكّل قطاع الصناعات بين 7 و9٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية في حين أن قطاع الخدمات بلغ بين 38 و50٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

المنتجات النفطية

ورأى تقرير «QNB Capital» أن يرتفع إجمالي إنتاج الكويت من النفط إلى 2,8 مليون برميل يوميا خلال عام 2012، مقارنة مع متوسط إنتاج بلغ 2,5 مليون برميل يوميا خلال عام في حال استمرار ارتفاع الطلب على النفط في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي 2010، في حين أن معدل الإنتاج شهد ارتفاعا طفيفا هذا العام.
وذكر التقرير أن الزيادة في إنتاج النفط العام المقبل ستأتي بفضل الزيادة القوية المتوقعة في إنتاج المكثفات البترولية والتي ستصل الى 250 الف برميل يوميا. وأشار إلى أن المستوى الحالي لإجمالي احتياطيات النفط المؤكدة والذي يبلغ حاليا 104 مليارات برميل يمكن أن يشهد زيادة قوية خلال الفترة المقبلة، حيث من المتوقع أن تقوم الكويت بإعادة تقييم احتياطياتها النفطية خلال العام الحالي. ورغم أن الكويت تحتل المركز الخامس على مستوى العالم من حيث حجم احتياطيات النفط، إلا أن احتياطيات وإنتاج الغاز الطبيعي تعتبر محدودة، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز إلى 1,5 مليار قدم مكعب يوميا خلال عام 2012 مقابل 1,1 مليار قدم مكعب يوميا في عام 2009 نتيجة لزيادة استغلال الغاز المصاحب للنفط، ويعتمد إنتاج الكويت من الغاز الطبيعي على الغاز المصاحب، الأمر الذي يجعل معدلات إنتاج الغاز مرتبطة بمعدلات إنتاج النفط، ورغم أن مؤسسة البترول الكويتية ذكرت أن إنتاج الكويت من الغاز غير المصاحب ارتفع بنسبة 46٪ خلال عام 2010 ليصل إلى 121 مليون قدم مكعب يوميا، إلا أن تقرير «QNB Capital» يتوقع استمرار الكويت في الاعتماد على استيراد الغاز الطبيعي المسال خلال السنوات المقبلة لتشغيل محطات إنتاج الكهرباء، خاصة أن مجلس الأمة الكويتي ألغى عقد استغلال حقل مهم للغاز الطبيعي.
وتمثل قطاعات الصناعة والخدمات الجزء الأكبر من القطاعات غير النفطية، حيث تقوم الكويت بتكرير حوالي ثلث إنتاجها من النفط لتغطية الاستهلاك المحلي وتصدير الفائض، وتصل القدرة الإنتاجية لمصافي النفط الثلاثة القائمة إلى نحو 936 مليون برميل يوميا، غير أن الإنتاج الفعلي أقل من ذلك بسبب المشاكل التي تواجه المصافي القديمة والتي أدت إلى تعطيل الإنتاج، لكن الكويت تمتلك مشاريع لتكرير النفط في أوروبا وتقوم بإنشاء مشروعين جديدين في الصين وفيتنام. ورأى تقرير QNB Capital ان الطاقة التكريرية التي تمتلكها الكويت في الداخل والخارج يمكن أن تتضاعف من 1,1 مليون برميل يوميا حاليا إلى 2,2 مليون برميل بحلول عام 2015 في حال تم تنفيذ المشاريع المزمع إقامتها في موعدها. كما أن صناعة البتروكيماويات والأسمدة شهدت زيادة قوية خلال السنوات القليلة الماضية حيث تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 2007. وبالنسبة لقطاع الخدمات فإنه من المتوقع أن ينمو بمتوسط نسبة 5٪ خلال عامي 2012/2011، ليمثل نحو 83٪ من إجمالي القطاعات غير النفطية ونحو 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع التقرير نمو قوي في قطاع الإنشاءات خلال السنوات القليلة المقبلة مع البدء في تنفيذ مشاريع خطة التطوير التي تمتد إلى عام 2014 والتي تبلغ ما يقارب 110 مليارات دولار.
وأضاف التقرير ان النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي سيكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الكويتي، متوقعا ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف الكويت المركزي إلى 29 مليار دولار بنهاية عام 2012 مقارنة مع احتياطيات بلغت 14,2 مليار دولار نهاية 2006. وعزا ارتفاع احتياطي العملات الى الفائض المتواصل في الحساب الجاري للكويت حيث بلغ متوسط 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي 2006 و2010. وتوقع أن يستمر الفائض في الحساب الجاري عند هذه المعدلات حيث سيبلغ متوسط الفائض نسبة 34,3٪ خلال عامي 2012/2011.

الصادرات والواردات

وتطرق تقرير «الكويت - نظرة اقتصادية» إلى حركة الصادرات والواردات حيث يتوقع ارتفاع متوسط قيمة صادرات الكويت لتصل إلى 94 مليار دولار خلال عامي 2012/2011، في حين يرتفع متوسط قيمة الواردات إلى 25,4 مليار دولار خلال نفس الفترة. وأشار التقرير إلى أن النفط يمثل 94٪ من الصادرات الكويتية.
وتوقع ارتفاع الصادرات إلى منطقة آسيا خلال السنوات المقبلة مع تشغيل مصافي التكرير الجديدة في هذه المنطقة والتي تستحوذ حاليا على معظم الصادرات الكويتية. ورأى التقرير أيضا أن إيرادات الموازنة سترتفع لتصل إلى 26,2 مليار دينار خلال العام الحالي نظرا لارتفاع أسعار النفط، ولكنها ستنخفض عن هذا المستوى بشكل طفيف العام المقبل، حيث سيؤدي الارتفاع في إنتاج النفط إلى تقليص تأثير تراجع الأسعار على الإيرادات.
وتوقع أن تحقق الموازنة فائض يبلغ 16,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي وأن تصل هذه النسبة إلى 13,3٪ خلال عام 2012. وبالنسبة للقضايا النقدية، فمن المتوقع أن يصل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 3,55 دولارات خلال عامي 2012/2011. وستستمر معدلات الفائدة على الدينار في نفس اتجاه معدلات الفائدة على الدولار رغم احتمال قيام المركزي الكويتي بتخفيض سعر الفائدة على الدينار قليلا خلال عام 2012 لتقليص الفجوة مع أسعار الفائدة على الدولار.
كما أن متوسط معدل التضخم في الكويت يمكن أن يصل إلى 4,3٪ خلال عامي 2012/2011 نظرا للزيادة في أسعار الغذاء. وتوقع التقرير ارتفاع التضخم بمعدل 5,1٪ هذا العام ليتراجع إلى 3,4٪ العام المقبل.

السكان

ويتوقع التقرير أن يبلغ متوسط معدل الزيادة السكانية في الكويت 3,2٪ خلال عامي 2012/2011 ليصل عدد السكان إلى نحو 3,8 ملايين نسمة بفعل زيادة أعداد الوافدين مع عودة الانتعاش الاقتصادي، في حين بلغ عدد سكان الكويت 3,6 ملايين نسمة في عام 2010.
ويرى التقرير أن عدد المواطنين الكويتيين سيرتفع بنسبة 2,9٪ ليصل إلى 1,21 مليون نسمة بحلول عام 2012 نظرا لأن الكويت تتمتع بواحدة من أعلى معدلات الزيادة في أعداد المواليد في العالم، بينما ترتفع أعداد الوافدين بنسبة 3,3٪ خلال عامي 2012/2011 مع ارتفاع عائدات النفط وعودة النمو في القطاعات غير النفطية والبدء في مشاريع بنية تحتية ضخمة.